ISSN: 2253-0347
مجلـة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society Sciences
EISSN: 2602-781X

المجلد: 12 / العدد: 04 / السنة: 2023 / ص ص: 07-31

دور برامج المؤسسات الحكومية والأهلية في التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية

The role of governmental and private institutions in empowering Kuwaiti women

تاريخ الإرسال: 2023/07/30 تاريخ القبول: 2023/08/30 تاريخ النشر: 2023/12/30

ابتسام راشد حسن عبدالله القعود

كلية الآداب- جامعة عين شمس

باحثة دكتوراه - كلية الآداب- جامعة عين شمس

الملخص:

ركز البحث الراهن على الوقوف على دور المؤسسات الحكومية والأهلية في التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية، وقد اعتمد هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في مقاربة الظاهرة، معتمدا على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، استنادا إلى العينة العمدية بطريقة الصدفة، مستعينا بأداة القياس، حيث تم تطبيق مقياس ثلاثي التدريج بنظام ثراثتون. وقد بلغ حجم العينة 255 مفردة، تم اختيارها بالطريقة المتاحة. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المؤسسات الحكومية تسهم بدور قوي في تمكين المرأة اقتصاديا، حيث تقوم الوزارات الحكومية بتخصيص الميزانيات الكافية لدعم المشروعات النسائية "، وحرصها على إصدار تشريعات فعالة، وقوانين داعمة تتيح الفرصة للمرأة الكويتية للوصول الى الموارد الاقتصادية " كما تقوم تلك المؤسسات بالتعاون مع الشركات والهيئات الدولية بشأن تمكين المرأة اقتصاديا" . وبالنسبة لدور مؤسسات المجتمع المدني تضح أن جمعيات النفع العام الكويتية تسعى دائما الى الدفاع عن حقوق المرأة العاملة"، كما تدعو الجمعيات الأهلية رجال المال ورائدات الأعمال لعرض تجاربهن الناجحة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي_ البرامج الحكومية – المرأة الكويتية – الجمعيات الأهلية.

Abstract:

The current research focused on standing on the role of governmental and private institutions in the economic empowerment of Kuwaiti women. Three-phase with the Thrathton system. The sample size was 255 individuals, which were selected using the available method. The researcher reached a set of results, the most important of which are: that government institutions contribute a strong role in empowering women economically, as government ministries allocate sufficient budgets to support women's projects, and their keenness to issue effective legislation and supportive laws that allow Kuwaiti women access to economic resources. These institutions, in cooperation with international companies and bodies, on the economic empowerment of women. "As for the role of civil society institutions, it becomes clear that Kuwaiti public benefit associations always seek to defend the rights of working women," and NGOs invite businessmen and entrepreneurs to present their successful experiences.
***Keywords**: economic empowerment - government programs - Kuwaiti women - civil society.*

أولاً: مقدمة

يعد تمكين المرأة عملية تفاعلية من خلالها يتم تعليم وتدريب الأفراد وتأهيلم وبناء قدراتهم، مما يمكنهم من تغيير حياتهم ومجتمعاتهم، كما أنه يتمحور حول الخصائص التي تشكل حياتها والفرص المتاحة لها من حيث التعليم، والعمل والتنمية (مقدم 2005 ؛ فرح 2006 ؛ والبي 2009 ؛ سيد 2010). وقد عرف الهاشمي وشولر (1993) تمكين المرأة من خلال استخدام ستة مجالات: الإحساس بالذات ورؤية المستقبل بما في ذلك مقاومة السلوكيات السلبية للزوج؛ والحركة والرؤية بما في ذلك كيفية معاملة المرأة عند السفر؛ والأمن الاقتصادي بما في ذلك الدخل النقدي والمهارات والمعارف الجديدة؛ وسلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة بما في ذلك عمليات الشراء بمفردها؛ والقدرة على التفاعل الفعال في المجال العام مثل الانضمام إلى برامج الائتمان، والمشاركة في المجموعات غير العائلية، مثل

برامج الائتمان وحركات التضامن. ومن أهم مجالات التمكين للمرأة، اكتسابها للقدرات والمهارات التي تؤهلها للقيام بأدوارها الانتاجية وتوفير مقومات الحياة لها ولأسرتها من خلا الأنشطة الإنتاجية، وهذا المجال يطلق عليه التمكين الاقتصادي. وفي هذا البحث، تحاول الباحثة التعرف على أدوار المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتة.

ثانياً: مشكلة البحث

كشفت البحوث والدراسات العلمية أن عملية تمكين المرأة ذات أبعاد متعددة ، تضمن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (فرح، 2006)، كقدرة المرأة على الوصول إلى التمويل والتعليم والدخل، وكذلك السيطرة على حياتها وقراراتها من خلال المشاركة النشطة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمشاركة في كافة المؤسسات الأهلية والتطوعية. كما تتحقق عملية التمكين من خلال الأبعاد الثقافية والعائلية/الشخصية والقانونية والسياسية والنفسية، ولكن هذه الأبعاد واسعة النطاق، وداخل كل بُعد، هناك عدة مجالات فرعية يمكن من خلالها تمكين المرأة، فعلى سبيل المثال "الثقافة الاجتماعية" تشمل أنظمة الزواج والأعراف المتعلقة بتحرك المرأة، وأنظمة الدعم الاجتماعي غير العائلية المتاحة للنساء.

ومن أجل تحديد هذه الأبعاد بوضوح، يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة مؤشرات : كالأسرة والمجتمع على مستويات متعددة (الإقليمية والوطنية وحتى العالمية)، إلا أن الدراسات السابقة أغفلت دراسة المعوقات التي تحول دون اندماج المرأة في البرامج التمكينية، وركزت على أهمية القيم والعادات والتقاليد كموروثات ثقافية باعتبار أن لها مردود عكسي على عملية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الكويتية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه المرأة سواء كانت تحديات مجتمعية أو ثقافية أو تحديات قانونية، أو تحديات ذاتية متعلقة بالمرأة ذاتها. علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من الدراسات المتعددة التي تناولت قضايا المرأة والجندر *(Gender)* في الدول النامية، إلا أن قضايا المرأة وتحديات تمكينها لم تلقى الاهتمام الكافي من الباحثين في دول الخليج، رغم تسليم

علماء الاجتماع بأهمية دراسة تمكين البشر من القدرات والمهارات، ورغم وجود دراسات عربية حول التمكين للنساء، إلا أن أغلبها اقتصر على الأبعاد الجنسانية للتعلم والتنمية في الثقافات المتنوعة كتلك التي في دول الخليج العربية (*Razvi and Roth 2010*).

وفي إطار الاهتمام بتمكين المرأة للخروج من دائرة الفقر، فقد أنشأ المنتدى الاقتصادي العالمي *(WEF)* مقياس لمدى تمكين المرأة يسمى (*Global Gender Gap Report*) حيث يقيس الركائز الأربع للتمكين: المشاركة الاقتصادية، التحصيل العلمي، الصحة والبقاء، والتمكين السياسي. يضم هذا التقرير 134 دولة، من ضمنهم الكويت حيث تحتل المرتبة 122 (المنتدى الاقتصادي العالمي 2020). وتعود هذه المرتبة المتراجعة الى انخفاض مستوى مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية. ويشير ويلبي (2009) ولودر (2008) إلى أن الفجوة والتفاوت الكبير بين الإناث والذكور يصبح أكثر وضوحا في دول الخليج والدول النامية حيث تبرز ديناميكيات متقاطعة؛ كتقاطع قضايا حقوق المرأة مع الحصول على موارد التدريب ومع عمليات الدمقرطة *(democratisation)* وانعدام المشاركة السياسية التي تقوض دور المرأة في المجال العام. كما أن هذه الديناميكيات بالإضافة الى الدين والممارسات الثقافية اليومية في دول الخليج تأثر على قدرة المرأة في الانخراط في فرص التنمية وبرامج التمكين وتعكس التحيزات الجنسانية السائدة عن دور المرأة في المجال العام (*Hausmann et al. 2010*).

بالإضافة إلى ما سبق، تفتقر البرامج الحالية لتمكين المرأة لعدة جوانب: كالثقافية والاجتماعية والسياسية؛ وتحتاج إلى أن توضح تعقيدات الممارسات الثقافية التي تميّز بين الجنسين *(Gendered cultural practices)*، وعلاقات القوة بين الجنسين *(gendered power relations)* وكيف ان الأجهزة الحكومية في الخليج تهمّش تطوير وتمكين النساء فتضع هذه القضايا على هامش السياسات العامة للإدارة ولا تشملها من ضمن خطط التطوير *(Metcalfe 2011)*. لذا يجب معالجة قضايا المرأة عن طريق برامج متخصصة بالمرأة حيث تكون جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للإدارة من خلال تسليط الضوء على كيفية تخطي التحديات الاجتماعية والممارسات الثقافية لبناء قدرات المرأة في الدول التي

تعاني من تمييز ضد النساء، عن طريق العمل المشترك بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية *(Metcalfe and Rees 2005)*. كما تعتقد *(2011) Metcalfe* أن البرامج الوطينة والحكومية لتمكين المرأة في دول الخليج تتطلب أربعة أسس: (1) خطة استراتيجية وطنية لتنمية المرأة تتضمن جميع عناصر أهداف الإنمائية للألفية *(MDG)*؛ (2) إنشاء وحدات متخصصة في قضايا النساء في المؤسسات الحكومية وذلك لضمان مراعاة اهتمامات المرأة حين يتم تخطيط السياسات العامة وتطويرها؛ (3) تطوير مبادرات وطنية لتدريب النساء لاستلام مناصب قيادية على أن تُعطى الأولوية للمبادرات التي تتضمن التعاون مع الوكالات الدولية، و (4) التشاور مع النساء وإشراك المنظمات النسائية في تخطيط السياسات وتطويرها. و من هذا المنطلق، تنبع أهمية دراسة برامج التمكين من منظور نسوي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية. وعلى ذلك، يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: " ما تأثير البرامج الحكومية والأهلية في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة في المجتمع الكويتي؟ ".

ثالثاً: أهداف البحث وتساؤلاته

الهدف الأول: التعرف على دور المؤسسات الحكومية في التمكين الاقتصادي للمرأة بدولة الكويت.

الهدف الثاني: الوقوف على مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة بدولة الكويت.

تساؤلات البحث:

1) ما دور المؤسسات الحكومية في التمكين الاقتصادي للمرأة بدولة الكويت؟
2) ما مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة بدولة الكويت؟

رابعاً: أهمية البحث

انطلاقا من الهدف العام للبحث، يمكن تحديد أهمية البحث في الآتي:

1. **الأهمية العلمية أو النظرية**: وتتحدد في امكانية البحث التوصل إلى مجموعة من المعارف والمعلومات حول التمكين الاقتصادي والوصول إلى المتغيرات المحددة لعملية التمكين الاقتصادي في دولة الكويت، بما يمثل إضافة علمية لنظرية التمكين عامة، والوقوف على القوانين المتحكمة في تفعيل عملية التمكين الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.
2. **الأهمية التطبيقية أو العملية**: تفيد الأهمية التطبيقية للبحث الممارسين وستفيد متخذي القرار ومن خلال النتائج البحث وتوصياته يستطيع صانعي السياسات الاستفادة منها.

خامساً: مفاهيم البحث

1- التمكين الاقتصادي

ظهر مفهوم التمكين الاقتصادي في التسعينات من القرن العشرين وأصبح الاكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التميز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمعرفية، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار(كشرود، ومرزوقي،2019، 497). وقد أشار "تقرير التنمية البشرية" إلى التمكين على انه منح القوة ويشير مصطلح القة إلى القدرة على التأثير والسيطرة وعلى مستوى التعامل بين الأفراد وبعضهم (معهد التخطيط القومي، 2001، 206). ويرى "عبد اللطيف وآخرون" أن التمكين هو عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس لها مقدرة على المشاركة في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية،

وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل أو التي يمكن إيجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم وذلك يتم بعد أن يكونوا على وعي واهتمام وإدراك وفهم أنفسهم، والتمكين كعملية هدفها تحويل الناس الذين تنقصهم القوة لكي يحصلوا على تأثير مباشر على حياتهم وبيئاتهم الاجتماعية (عبداللطيف، و آخرون، 2005، ص246). وقد عرفت "أماني صالح" التمكين: بأنه استخدام السياسات العامة والاجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء سواء في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو غيرها وصولا إلى مشاركتهن في صنع القرارات التي تؤثر في مختلف مؤسسات المجتمع (صالح، 2002، ص468). ويعرف صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين :على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع (صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2000، ص64).

كما أشارت "إجلال حلمي" أن التمكين: على أنه هو التحكم في العلاقات الاجتماعية والانتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها (حلمي، 2003، 161). وأوضح "السروجي" التمكين كاستراتيجية بأنه: استراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ قرار على المستوى المحلى وما قد يواجه ذلك من تعارض للمصالح بين بناء القوة والفقراء، ويستلزم ادراك الفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة وتدعيم مشاركتهم، واستشارتهم في المنظمات الشعبية والحكومية ليتحولوا من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها (1998، 68-69). بينما يعرف "مولر" تمكين المرأة على أنه قدرة المرأة أو مجموعة النساء على مقاومة التحكم المفروض على سلوكهن، وانكار حقوقهن، والحصول على المصادر الاجتماعية والمادية والتي تشتق منها القوة، إلا أن مصادر القوة تعوقها عناصر ثقافية جامدة (*MULLAR، 1998، 6*). وأكد "غراز، وبوقبرين" أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو تمكين المرأة من التصرف الكامل في أموالها وممتلكاتها وإدارتها بالشكل الذي تريد دون حاجة للرجوع للرجل، كما يحق لها ممارسة المهن المشروعة التي تطمح إليها دون عوائق أو مبررات واهية(غراز، وبوقبرين، 2021، 129)

- **أبعاد التمكين الاقتصادي**

يعد التمكين عملية رباعية الابعاد بدونها لا تعد المرأة مشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد في الآتي(حلمي، ٢٠٠٦ :٦):

– **البعد المعرفي(الإدراكي):** يتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على المستوى الماكرو أوالمايكرو في الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية، لذلك ينادي البعد المعرفي بمعرفة وفهم الحاجه لصنع الخيارات التي ربما تتعارض مع التوقعات الثقافية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يسعى إلى فهم السيطرة الذكورية على الإناث متضمناً الجانب الجنسي والإيذاء البدني، ويعد فهم ومعرفة الحقوق القانونية للنساء بؤرة اهتمامه وتركيزه.

– **البعد النفسي *Psychological*** : يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه، ومن ثم يهتم هذا البعد بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية إحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن، كما يؤكد هذا البعد على أن النساء تنشأ على الخضوع للرجل وعلى السماح للرجال باتخاذ كافة القرارات التي تؤثر عليهن، لذلك فإن البعد النفسي يتضمن تغيير لوضع ونقد ذلك النظام.

– **البعد الاقتصادي*Economical*** : يتضمن ذلك البعد إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويدعو إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها. ويشير هذا البعد إلى أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانون في سبيل ذلك المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى، لذلك فمن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات لهن ونقص الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات.

– **البعد السياسي *political*** : ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويعد العمل الجمعي عنصراً هاما في التغير الاجتماعي السياسي لأن مشاركة النساء في الفعل الجمعي (الجماعي) سوف يزيد من

وعي الثقافيين الرجال وبقية النساء، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغيرات على المستوى الاجتماعي.

- **مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة: ركزت الوكالة الكندية العالمية للتنمية على المؤشرات الاقتصادية التالية: (حلمي، ٢٠٠٦ :١٢)**

- التغيرات الطارئة على معدلات البطالة / العمالة بين النساء والرجال.

- التغيرات التي حدثت على الوقت المستهلك في بعض النشاطات المختارة خصوصا المشاركة المتزايدة من قبل اعضاء العائلة في الاعمال المنزلية المأجورة ورعاية الاطفال.

- النسبة المئوية للتغير في الممتلكات التابعة والخاضعة لسيطرة الرجال والنساء (الأراضي-العقارات-المواشي) عبر الشريحة الاجتماعية والاقتصادية.

- متوسط إنفاق الوحدة المعيشية التي يرأسها الذكور والإناث على الصحة والتعليم.

- القدرة على القيام بعمليات شراء صغيرة وكبيرة بشكل مستقل.

- النسبة المئوية لتوفير قروض التسليف وتقديم الخدمات المادية والعينية إلى الرجال والنساء من المصادر الحكومية وغير الحكومية.

سادساً: بعض الدراسات السابقة حول "تمكين المرأة":

دراسة ثابت (أبريل، 2017) بعنوان: "مؤشرات تمكين المرأة: رؤية نقدية"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، والتعرف على أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة، والتعرف على أهم مؤشرات التمكين السياسي للمرأة، والتعرف على المؤشرات القانونية لتمكين المرأة، واستخدمت الباحثة المنهج المكتبي كمنهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

1. جاءت أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة متمثلة في: (زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة وتوليد الدخل للمرأة، زيادة فرص المرأة في الحصول على الدخل الخاص بها، زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من الفرص المتاحة في أسواق العمل).
2. جاءت أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة متمثلة في: (مؤشرات الخصائص الديموغرافية، الفرص المتاحة للوصول إلى مصادر المعرفة والمعلومات، والنصيب النسبي للإنفاق على تحسين خصائص المرأة).
3. جاءت أهم مؤشرات التمكين السياسي للمرأة متمثلة في: (مشاركة المرأة في المجالس التشريعية على المستويات المحلية والمركزية، ومشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية).
4. جاءت أهم المؤشرات القانونية لتمكين المرأة متمثلة في: (نص الدستور على المساواة في كافة المجالات، المصادقة على قوانين العمل العربية والدولية، المصادقة على اتفاقية إلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة).

دراسة أحمد (2017) بعنوان: "مفهوم تمكين المرأة في الفقه والقانون الدولي"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تمكين المرأة في الفقه الإسلامي، والتعرف على معوقات تمكين المرأة في القانون الدولي، واستخدمت الباحثة المنهج الوثائقي كمنهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

1. جاءت أهم معوقات تمكين المرأة في الفقه الإسلامي متمثلة في: (غياب الكفالة المجتمعية تجاه المرأة، الإعلام السلبي في تشويه صورة الوظيفة البيتية للمرأة، تصوير المرأة كأنثى فقط، التعتيم والتغييب على شريحة المستنيرات العالمات الفقيهات، تجميل صورة النمط الغربي للمرأة).
2. جاءت أهم معوقات تمكين المرأة في القانون الدولي متمثلة في: (تصادم وتعارض القانون الدولي مع قيم وأعراف المجتمعات، شخصية المرأة التقليدية).

دراسة الكوح (2016) بعنوان: "معوقات تمكين المرأة العربية: تحليل سوسيولوجي"، وركزت على التعرف على أهمية تمكين المرأة في المجتمع، والتعرف على أبرز المعوقات التي تحد من تمكين المرأة العربية، واستخدم الباحث المنهج المكتبي كمنهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

1. جاءت أهمية تمكين المرأة في المجتمع متمثلة في: (تحقيق نوعًا من التوازن يعكس طبيعة المجتمع، تحقيق أهداف التغير المجتمعي بتبادل مصادر القوة والتأثير بين الأفراد في المجتمع).
2. جاءت أهم المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة العربية متمثلة في: (ثقافة المجتمع الذكوري، ضعف دور المرأة داخل المؤسسات الاجتماعية، ما تزال المرأة تحت التمييز ضد النوع في التعليم، ضعف مشاركة المرأة في العمل النقابي، الحرية النسبية وسيطرة الأسرة وضعف قدرة المرأة على التصرف بداخلها).

دراسة أبو خفيلة (2016) بعنوان: "تمكين المرأة العربية سياسيًا: الواقع والمحددات الثقافية"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مشاركة المرأة العربية في بعض المراكز السياسية والقيادية، والتعرف على المحددات الثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

1. تعاني المرأة ضآلة ما تحقق لها من تمكين وخاصة في المجال السياسي، على المستويين العربي والدولي.
2. جاءت أهم المحددات الثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية متمثلة في: (العادات والتقاليد، القيم، المعتقدات).

دراسة يونس (2014) بعنوان: "تمكين المرأة والأداء البرلماني: دراسة ميدانية لعينة من الدوائر الانتخابية في مصر"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على درجة وعي المجتمع وإدراكه لما يعنيه تمكين المرأة، والتعرف على اتجاه المرأة في دعم وجودها في المجال السياسي

والقضاء على التمييز على أساس النوع، والتعرف على اتجاه أفراد عينة الدراسة في دعم وجود المرأة في المجال السياسي، والتعرف على متطلبات وجود المرأة في المجال السياسي من وجهة نظر أفراد العينة، والتعرف على أهم العوامل الاجتماعية في تدعيم التمييز على أساس النوع في المجال السياسي، وقد تكون مجتمع الدراسة من المواطنين في الدوائر الانتخابية (الدقي والعجوزة، الدائرة السابعة، مركز سمسطا، مركز طما، مركز الزرقا)، واشتملت عينة الدراسة على (250) فرد، بواقع (50) فرد من كل دائرة انتخابية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

1. غياب وعي المجتمع لما يعنيه تمكين المرأة.
2. اتجاه إيجابي لدى المرأة في دعم وجودها في المجال السياسي والقضاء على التمييز على أساس النوع.
3. اتجاه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة في دعم وجود المرأة في المجال السياسي.
4. جاءت أهم متطلبات وجود المرأة في المجال السياسي متمثلة في: (الخبرة، الكفاءة، القدرة على تحمل المسؤولية).
5. جاءت أهم العوامل الاجتماعية في تدعيم التمييز على أساس النوع متمثلة في: (العادات والتقاليد، الفكرة المنتشرة بأن المجال السياسي مجال غير آمن للمرأة).

دراسة ابن سعود (2010) بعنوان: "سياسات تمكين المرأة في ليبيا: دراسة تحليلية لتشريعات العمل ومدى توافقها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة 1989- 2010"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات العامة لسياسات تطوير المرأة، والتعرف على مؤشرات التمكين، والتعرف على مستويات التمكين، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي كمنهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

1. أهم الاتجاهات العامة لسياسات تطوير المرأة، جاءت متمثلة في: (الرفاه الاجتماعي، العدل والمساواة، مكافحة الفقر، الكفاءة، التمكين).
2. جاءت أهم مؤشرات التمكين متمثلة في: (التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الاجتماعي).
3. جاءت أهم مستويات التمكين متمثلة في: (المستوى الفردي، المستوى الجماعي، مستوى المناخ السياسي والاجتماعي).

سابعاً: الإطار النظري

تمثل النظرية الأساس لكل أجزاء المعرفة الانسانية من خلال تكوين الشروح التفسيرية للظواهر المختلفة، فتوجد مجموعة من التفسيرات المنبثقة من وضعية اجتماعية معينة فتوضح وتفسر ما يحدث، وفي هذا البحث ستعتمد الباحثة على نظرية رأس المال البشري لتحاول تفسير الظاهرة. وترى هذه النظرية أن استثمار الإنسان في نوع معين من التعليم ستكون نتيجته زيادة فرصة هذا الإنسان (رجلاً كان أو امرأة) في الحصول على وظيفة مع ارتفاع في الدخل للارتباط التاريخي ما بين مزيد من التعليم و ارتفاع الدخل.

وتزعم نظرية رأس المال البشري بأن الاختلافات في الاستثمار في رأس الكمال البشري بين الرجال والنساء يمكن تفسيرها كنتيجة لعقلانية حساب التكلفة إلى المنفعة، فهناك افتراض قائل بأن المرأة لديها تفضيلات أقوى من الرجل نحو الأسرة والعمل المنزلي، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على خياراتها في مجال العمل حيث تصبح خيارات المرأة متجهة نحو المناصب ذات الاجور المنخفضة والمسارات الوظيفية الأقل تقدماً وتطوراً، إن هذا الافتراض يؤكد أن النساء يخترن بشكل عقلاني ومقصود نوعية معينة من الوظائف التي تمكنهن من الجمع بين الاعباء الوظيفية والأعباء المنزلية (علي، 2001، 4-5). ويمكن الاستفادة من تلك النظرية في تفسير دور مؤسسات الدولة في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة سعيا نحو بناء البشر وتأهيلهم واكسابهم القدرات البشرية التي تؤهلهم لمواجهات متطلبات الحياة المعيشية.

ثامناً: الإجراءات المنهجية:

1- **أسلوب البحث:** اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أنسب الأساليب العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية من هذا النوع وملائمته لطبيعة البحث وموضوعه: أثر البرامج الحكومية والمدنية على التمكين الاقتصادي للمرأة :المرأة الكويتية نموذجاً.

2- **مجتمع البحث:** تمثل مجتمع البحث في جميع النساء الكويتيات المستفيدين من البرامج الحكومية والمدنية في تمكينهن اقتصاديا.

أ.**عينة البحث: نوع العينة:** اعتمدت الباحثة على العينة العمدية في اختيار مفرداتها وتمثلت في 255 مفردة

ب. **طريقة اختيار العينات:** تم اختيارها بالطريقة المتاحة حيث لجأت الباحثة إلى مجموعة عمدية من النساء الكويتيات المستفيدين من البرامج الحكومية والمدنية في تمكينهم اقتصادياً.

3- **تحليل البيانات الميدانية:** تعد البيانات والحقائق الميدانية العنصر الأساسي في الوصول إلى الاجابة عن التساؤلات العامة للبحث، والانتقال إلى صياغة المفاهيم والقضايا النظرية للبحث. كما تعد البيانات الأولى في أي بحث علمي. وتنقسم البيانات اللزمة لتحقيق الأهداف إلى بيانات مكتبية واخرى ميدانية. ويتوقف جودة النتائج والاجابة عن تساؤلات البحث على نوع المصدر وجدته وأصالته، وكذا أدوات جمع هذه البيانات، بالإضافة إلى طرق تحليل هذه البيانات تحليلاً علمياً دقيقاً. وتعرض الباحثة للطرق المنهجية لتحليل البيانات في الآتي:

1- **مصادر البيانات:** انطلاقا من الهدف العام للبحث، وطبيعة التساؤلات العامة، فقد اعتمدت الباحثة على مصدرين لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن هذه الأسئلة فإن المصدر الملائم للحصول على البيانات في هذه الدراسة يتمثل في الآتي:

أ- **المصدر البشري:** ويتمثل في النساء المستفيدين من البرامج الحكومية والمدنية لمساعدتهم في التمكين الاقتصادي

2- **المصدر الوثائقي:** ويتمثل في الإحصاءات العالمية والمحلية المتعلقة بالبرامج الحكومية والمدنية التي تقدمها دولة الكويت لمساعدة المرأة الكويتية في التمكين الاقتصادي.

3- **أدوات جمع البيانات:** نظرا لتعدد مصادر البيانات، فقد تطلب الأمر الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات.

- **المحور الأول: البيانات الأولية**

جدول (1) الخصائص العمرية لعينة البحث

النوع	ك	%
انثى	*156*	*61.2*
ذكر	*99*	*38.8*
المجموع	*255*	*100*

توضح بيانات الجدول السابق ، أن النسبة الاكثر مثلها الإناث حيث مثلن نسبة 61.2%، وهي النسبة الأكثر لعينة البحث، ويرجع ذلك إلى ان البحث استهدف النساء لتكون عينة البحث الاساسية حيث يطبق عليهن موضوع البحث والظاهرة محل الدراسة وهي التمكين الاقتصادي للمرأة ويليها نسبة الذكور حيث مثلوا نسبة 38.8%، وهي النسبة الأقل لعينة البحث.

جدول (2) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أرمل/أرملة	*11*	*4.31*
أعزب/عزباء	*76*	*29.80*
متزوج/متزوجة	*110*	*43.1*
مطلق/مطلقة	*58*	*22.75*
المجموع	*255*	*100*

توضح بيانات الجدول السابق الحالة الاجتماعية لعينة البحث واتضح من خلال هذا الجدول أن (متزوج/ متزوجة) هي أعلى نسبة حيث مثلت نسبة 43.1%، وتليها نسبة (عزباء/ عزباء) حيث مثلت نسبة(29.8)، وتليها نسبة (مطلق/ مطلقة) حيث مثلت نسبة (22.75)، ومثلت (أرمل/ أرملة) نسبة (4.31%) وهي أقل نسبة بالنسبة لحالة الاجتماعية.

جدول (3) الحالة التعليمية بعينة البحث

المتغير	ك	%
ثانوي	*28*	*11.0*
جامعي	*106*	*41.6*
دبلوم ما بعد ثانوي	*24*	*9.4*
دبلوم ما بعد الجامعة	*45*	*17.6*
دكتوراه	*15*	*5.9*
ماجستير	*25*	*9.8*
تعليم متوسط	*12*	*4.7*
المجموع	*255*	*100*

توضح بيانات الجدول السابق الحالة التعليمية لمفردات العينة والتي تبين أن أغلبها من التعليم الجامعي حيث مثل نسبة (41.6%)، وهي أعلى نسبة، ، وتليها نسبة تعليم دبلوم ما بعد الجامعة حيث مثل نسبة (17.6%)، وتليها مرحلة الثانوي حيث مثلت نسبة (11%)، وتليها مرحلة الماجستير حيث مثل نسبة (9.8%)، وتليها نسبة تعليم دبلوم ما بعد الثانوي حيث مثل نسبة (9.4%)، وتليها مرحلة الدكتوراه حيث مثلت نسبة (5.9%)، وتليها نسبة التعليم المتوسط حيث مثل نسبة (4.7%) وهي أقل نسبة.

جدول (4) المحافظة

المحافظة	ك	%
الأحمدي	40	15.7
الجهراء	43	16.9
العاصمة	52	20.4
الفروانية	39	15.3
حولي	37	14.5
مبارك الكبير	44	17.3
المجموع	255	100

توضح بيانات الجدول السابق، المحافظة التي يسكن بها مفردات العينة حيث مثلت "العاصمة" النسبة الأعلى وهي (20.4%)، وتليها محافظة "مبارك الكبير" حيث مثلت نسبة (17.3%)، وتليها محافظة "الجهراء" حيث مثلت نسبة (16.9%)، وتليها محافظة "الأحمدي" حيث مثلت نسبة (15.7%)، وتليها محافظة "الفروانية" حيث مثلت نسبة (15.3%)، وتليها محافظة "حولي" حيث مثلت نسبة (14.5%) وهي أقل نسبة.

جدول (5) المستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	ك	%
ضعيف	24	9.41
عالي	135	52.9
ضعيف جدا	10	3.9
عالي جدا	56	21.96
متوسط	30	11.76
المجموع	255	100

توضح بيانات الجدول السابق المستوى الاقتصادي لمفردات العينة حيث مثل المستوى الاقتصادي "عالي" النسبة الأعلى لمفردات العينة حيث مثل نسبة (52.9%)، ويليه المستوى الاقتصادي "عالي جدا" حيث مثل نسبة (21.96%)، ويليه المستوى

الاقتصادي "موسط" حيث مثل نسبة (11.76%)، ويليه المستوى الاقتصادي "ضعيف" حيث مثل نسبة (9.41%)، ويليه المستوى الاقتصادي "ضعيف جدا" حيث مثل نسبة (3.9%) وهي أقل نسبة.

جدول (6) قطاع العمل

جهة العمل	ك	%
القطاع الأهلي	*23*	*9.0*
القطاع الحكومي	*123*	*48.2*
القطاع العسكري	*14*	*5.5*
القطاع الخاص	*95*	*37.3*
المجموع	*255*	*100*

توضح بيانات الجدول السابق قطاع العمل لمفردات العينة حيث مثل "القطاع الحكومي" النسبة الأعلى بنسبة (48.2%)، ويليه "القطاع الخاص" حيث مثل نسبة (37.3%)، ويليه "القطاع الأهلي" حيث نسبة (9%)، ويليه نسبة "القطاع العسكري " حيث مثل نسبة (5.5%) وهي النسبة الأقل في قطاعات العمل بالنسبة لمفردات العينة.

جدول (7) مستوى المعرفة بجهود تمكين المرأة

مستوى المعرفة	ك	%
لا أعرف شيئا	*29*	*11.4*
معرفة قليلة	*101*	*39.6*
معرفة كبيرة	*78*	*30.6*
معرفة متوسطة	*47*	*18.4*
المجموع	*255*	*100*

توضح بيانات الجدول السابق مستوى بجهود تمكين المرأة حيث مثل مستوى "معرفة قليلة النسبة الأعلى بنسبة (36.9%)، ويليه مستوى "معرفة كبيرة" نسبة (78%)،

ويليه مستوى "معرفة متوسطة" نسبة (47%)، ويليه نسبة "لا أعرف شيئاً" نسبة (29%) وهي النسبة الأقل بالنسبة لمستوى وعي مفردات العينة بجهود تمكين المرأة.

المحور الثاني: تأثير المؤسسات الحكومية على التمكين الاقتصادي للمرأة

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
تحرص الوزارات الحكومية على تفعيل تشريعات وصول المرأة للموارد الاقتصادية	*2.58*	*0.61*	عالي
تخصص الوزارات الحكومية الميزانيات الكافية لدعم المشروعات النسائية	*2.55*	*0.60*	عالي
تتعاون الهيئات الحكومية مع الشركات والهيئات الدولية بشأن تمكين المرأة اقتصاديا	*2.53*	*0.61*	عالي
تنظم وزارات الشركات الحكومية دورات تأهيلية في تنفيذ المشروعات النسائية	*2.51*	*0.61*	عالي
تشجع الهيئات الحكومية النساء على العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة	*2.51*	*0.64*	عالي
توفر الحكومة مراكز تدريب مهني لذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات من النساء	*2.49*	*0.64*	عالي
تحرص الدولة على تشجيع وتكوين رائدات الأعمال في الكويت	*2.49*	*0.68*	عالي
تكفل الدولة حقوق الملكية للنساء في الأرض والعقارات	*2.49*	*0.65*	عالي
تنظم المؤسسات الحكومية حملات مناهضة التمييز ضد المرأة	*2.48*	*0.63*	عالي
تنظم الدولة الفعاليات والمعارض الاقتصادية لتعزيز علاقات رائدات الأعمال بنظرائهن في الخارج	*2.48*	*0.63*	عالي
تدعم الحكومة عملية تفعيل لجنة سيدات الأعمال في الكويت	*2.47*	*0.66*	عالي
تحرص المؤسسات الحكومية على تنظيم دورات لتحسين المهارات المهنية للنساء	*2.45*	*0.67*	عالي
تحفز الدولة النساء للاندماج في سوق البورصة النسائي	*2.45*	*0.62*	عالي
تسعى الشركات والمؤسسات الاقتصادي الى قبول النساء في	*2.44*	*0.70*	عالي

العمل			
تسمح الدولة بتمثيل سيدات الأعمال الكويتيات في المؤتمرات الاقتصادية	***2.42***	***0.68***	**عالي**
تشجع الدولة والمجتمع النساء على العمل بالتجارة	***2.4***	***0.67***	**عالي**

كشفت بيانات الجدول السابق (تأثير المؤسسات الحكومية على التمكين الاقتصادي للمرأة) في الرتبة الاولى " تخصص الوزارات الحكومية الميزانيات الكافية لدعم المشروعات النسائية " بمتوسط حسابي قدره (2.55)، وبانحراف معياري قدره (0.60)، وفي الرتبة الثانية " تحرص الوزارات الحكومية على تفعيل تشريعات وصول المرأة للموارد الاقتصادية " بمتوسط حسابي قدره (2.58)، وبانحراف معياري قدره (0.61)، وفي الرتبة الثالثة " تتعاون الهيئات الحكومية مع الشركات والهيئات الدولية بشأن تمكين المرأة اقتصاديا" بمتوسط حسابي قدره (2.53)، وبانحراف معياري قدره (0.61)، وفي الرتبة الرابعة " تنظم وزارات الشركات الحكومية دورات تأهيلية في تنفيذ المشروعات النسائية " بمتوسط حسابي قدره (2.51)، وبانحراف معياري قدره(0.61)، وفي الرتبة الخامسة " تحفز الدولة النساء للاندماج في سوق البورصة النسائي " بمتوسط حسابي قدره (2.45)، وبانحراف معياري قدره (0.62)، وفي الرتبة السادسة "تنظم المؤسسات الحكومية حملات مناهضة التمييز ضد المرأة" بمتوسط حسابي قدره (2.48)، وبانحراف معياري قدره (0.63)، وفي الرتبة السابعة " تنظم الدولة الفعاليات والمعارض الاقتصادية لتعزيز علاقات رائدات الأعمال بنظرائهن في الخارج" بمتوسط حسابي قدره (2.48)، وبانحراف معياري قدره (0.63)، وفي الرتبة الثامنة " تشجع الهيئات الحكومية النساء على العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة" بمتوسط حسابي قدره (2.51)، وبانحراف معياري قدره (0.64)، وفي الرتبة التاسعة "توفر الحكومة مراكز تدريب مهني لذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات من النساء" بمتوسط حسابي قدره (2.49)، وبانحراف معياري قدره (0.64)، وفي الرتبة العاشرة "تكفل الدولة حقوق الملكية للنساء في الأرض والعقارات" بمتوسط حسابي قدره (2.49)، وبانحراف معياري قدره (0.65)، وفي الرتبة الحادية عشر "تدعم الحكومة عملية تفعيل لجنة سيدات الأعمال في الكويت" بمتوسط حسابي قدره (2.47)، وبانحراف معياري قدره (0.66)، وفي الرتبة الثانية عشر "تحرص المؤسسات الحكومية على تنظيم دورات لتحسين

المهارات المهنية للنساء" بمتوسط حسابي قدره (2.45)، وبانحراف معياري قدره (0.67)، وفي الرتبة الثالثة عشر "تشجع الدولة والمجتمع النساء على العمل بالتجارة" بمتوسط حسابي قدره (2.4)، وبانحراف معياري قدره (0.67)، وفي الرتبة الرابعة عشر "تسمح الدولة بتمثيل سيدات الأعمال الكويتيات في المؤتمرات الاقتصادية " بمتوسط حسابي قدره (2.42)، وبانحراف معياري قدره (0.68)، وفي الرتبة الخامسة عشر "تحرص الدولة على تشجيع وتكوين رائدات الأعمال في الكويت" بمتوسط حسابي قدره (2.49)، وبانحراف معياري قدره (0.68)، وفي الرتبة السادسة عشر والأخيرة "تسعى الشركات والمؤسسات الاقتصادي الى قبول النساء في العمل" بمتوسط حسابي قدره (2.44)، وبانحراف معياري قدره (0.70).

المحور الثالث: تأثير مؤسسات المجتمع المدني على التمكين الاقتصادي للمرأة

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
تسعى دائما جمعيات النفع العام الى الدفاع عن حقوق المرأة العاملة	*2.63*	*0.58*	عالي
توفر الجمعيات الأهلية خبراء لتقديم دورات حول إعداد دراسة الجدوى للمشروعات النسائية	*2.59*	*0.61*	عالي
توفر الجمعيات الأهلية خبراء لتقديم دورات حول إعداد دراسة الجدوى للمشروعات النسائية	*2.58*	*0.62*	عالي
تدعو الجمعيات الأهلية رجال المال ورائدات الأعمال لعرض تجاربهن الناجحة	*2.58*	*0.60*	عالي
تنظم الجمعيات الأهلية دورات في التخطيط وإدارة المشروعات الاقتصادية للنساء	*2.57*	*0.62*	عالي
تقدم الجمعيات الأهلية برامج هادفة في مجالات التسويق للمنتجات النسوية	*2.54*	*0.61*	عالي
تحرص الجمعيات الأهلية على تنظيم المعارض التسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة	*2.54*	*0.61*	عالي
تهتم الجمعيات الأهلية بتنظيم الورش التدريبية والتعليمية	*2.52*	*0.62*	عالي

حول الحرف النسائية			
توفر الجمعيات الأهلية الخبراء المتخصصين لتقديم المشورة لأصحاب المشروعات	***2.51***	***0.61***	**عالي**
تنظم الجمعيات الأهلية حملات توعوية في مجال رفع الوعي الإداري للمشروعات النسائية	***2.51***	***0.64***	**عالي**
تنظم الجمعيات الأهلية الدورات التدريبية اللازمة لرفع قدرات المرأة مهنيا	***2.50***	***0.61***	**عالي**
تتعاون الجمعيات الأهلية مع الجهات الحكومة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة	***2.48***	***0.62***	**عالي**

كشفت بيانات الجدول السابق (تأثير مؤسسات المجتمع المدني على التمكين الاقتصادي للمرأة)، في الرتبة الاولى " تسعى دائما جمعيات النفع العام الى الدفاع عن حقوق المرأة العاملة" بمتوسط حسابي قدره (2.63)، وبانحراف معياري قدره (0.58)، وفي الرتبة الثانية " تدعو الجمعيات الأهلية رجال المال ورائدات الأعمال لعرض تجاربهن الناجحة" بمتوسط حسابي قدره (2.58)، وبانحراف معياري قدره (0.60)، وفي الرتبة الثالثة " توفر الجمعيات الأهلية خبراء لتقديم دورات حول إعداد دراسة الجدوى للمشروعات النسائية" بمتوسط حسابي قدره (2.59)، وبانحراف معياري قدره (0.61)، وفي الرتبة الرابعة " تقدم الجمعيات الأهلية برامج هادفة في مجالات التسويق للمنتجات النسوية" بمتوسط حسابي قدره (2.54)، وبانحراف معياري قدره(0.61)، وفي الرتبة الخامسة " تحرص الجمعيات الأهلية على تنظيم المعارض التسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة" بمتوسط حسابي قدره (2.54)، وبانحراف معياري قدره (0.61)، وفي الرتبة السادسة " توفر الجمعيات الأهلية الخبراء المتخصصين لتقديم المشورة لأصحاب المشروعات" بمتوسط حسابي قدره (2.51)، وبانحراف معياري قدره (0.61)، وفي الرتبة السابعة " تنظم الجمعيات الأهلية الدورات التدريبية اللازمة لرفع قدرات المرأة مهنيا" بمتوسط حسابي قدره (2.50)، وبانحراف معياري قدره (0.61)، وفي الرتبة الثامنة " توفر الجمعيات الأهلية خبراء لتقديم دورات حول إعداد دراسة الجدوى للمشروعات النسائية" بمتوسط حسابي قدره (2.58)، وبانحراف معياري قدره (0.62)، وفي الرتبة التاسعة "تنظم الجمعيات الأهلية دورات في

التخطيط وإدارة المشروعات الاقتصادية للنساء" بمتوسط حسابي قدره (2.57)، وبانحراف معياري قدره (0.62)، وفي الرتبة العاشرة "تهتم الجمعيات الأهلية بتنظيم الورش التدريبية والتعليمية حول الحرف النسائية" بمتوسط حسابي قدره (2.52)، وبانحراف معياري قدره (0.62)، وفي الرتبة الحادية عشر " تتعاون الجمعيات الأهلية مع الجهات الحكومة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة " بمتوسط حسابي قدره (2.48)، وبانحراف معياري قدره (0.62)، وفي الرتبة الثانية عشر والأخيرة "تنظم الجمعيات الأهلية حملات توعوية في مجال رفع الوعي الإداري للمشروعات النسائية " بمتوسط حسابي قدره (2.51)، وبانحراف معياري قدره (0.64).

الخاتمة

تعد عملية التنمية المستدامة في المجتمع الكويتي من العمليات التي استرعت انتباه الحكومة الكويتية بشكل أساسي، وقد التزمت الحكومة الوطنية بوضع الخطط والاستراتيجيات المؤدية إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مركزة بشكل أساسي على الأهداف المعززة للإنصاف والمساواة الجندرية، وجندت الحكومة الكويتية كافة الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومؤسسات النفع العام في سبيل تحقيق تلك الأهداف. ومن أهم الأهداف المتعلقة بالمساواة الجندرية التمكين الاقتصادي للمرأة على كافة المستويات، سواء المستويات التشريعية، او المستويات التنفيذية . وقد كشفت الدراسة الميدانية عن مجموعة من النتائج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في الكويت ، تمثلت في الآتي:

1- على المستوى التشريعي: حرصت الوزارات الحكومية على تفعيل تشريعات وصول المرأة للموارد الاقتصادية.
2- على المستوى التمويلي: خصصت الوزارات الحكومية الميزانيات الكافية لدعم المشروعات النسائية.
3- على المستوى التنفيذي: تتعاون الهيئات الحكومية مع الشركات والهيئات الدولية بشأن تمكين المرأة اقتصاديا، تنظم وزارات الشركات الحكومية دورات تأهيلية في

تنفيذ المشروعات النسائية، وتشجع الهيئات الحكومية النساء على العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة، تحرص الدولة على تشجيع وتكوين رائدات الأعمال في الكويت..

4- وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني: تسعى دائما جمعيات النفع العام الى الدفاع عن حقوق المرأة العاملة، كما توفر الجمعيات الأهلية خبراء لتقديم دورات حول إعداد دراسة الجدوى للمشروعات النسائية، وتقديم دورات حول إعداد دراسة الجدوى للمشروعات النسائية، كما تدعو الجمعيات الأهلية رجال المال ورائدات الأعمال لعرض تجاربهن الناجحة، وتنظم دورات في التخطيط وإدارة المشروعات الاقتصادية للنساء، وتقدم الجمعيات الأهلية برامج هادفة في مجالات التسويق للمنتجات النسوية، بالإضافة تنظيم الجمعيات الأهلية الدورات التدريبية اللازمة لرفع قدرات المرأة مهنيا.

- **المراجع**

1.ابن سعود، ريم عبد الرحمن بركات. (2010). **سياسات تمكين المرأة في ليبيا: دراسة تحليلية لتشريعات العمل ومدى تو افقها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة 1989- 2010**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي، ليبيا.

2.أبو خفيلة، كامل عبد المالك عمر. (2016). **تمكين المرأة العربية سياسيًا: الو اقع والمحددات الثقافية**. مجلة الخدمة الاجتماعية، (55)، 459- 484.

3.أحمد، منال عبد الله علي. (2017). م**فهوم تمكين المرأة في الفقه والقانون الدولي**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

4.ثابت، نشوى توفبق أحمد. (أبريل، 2017). م**ؤشرات تمكين المرأة: رؤية نقدية**. المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة .... وصناعة المستقبل، المنعقد في أبريل، جامعة عين شمس- كلية الآداب والمجلس القومي للمرأة، مصر.

5.خديجة بوناح.(2016). إستر فوشييه ومارية-أنجل روك، **النساء في المنطقة المتوسطية**. *Insaniyat* ,إنسانيات 74 | 90-95.. *http://journals.openedition.org/insaniyat/17043*

6.علي، عبدالقادر علي، 2001، **أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**، ورقة عمل المعهد العربي للتخطيط، الكويت

7.الكوح، عبد الله العثمان. (2016). **معوقات تمكين المرأة العربية: تحليل سوسيولوجي.** حوليات آداب عين شمس، 44، 263- 277.

8.يونس، غادة محمد أحمد. (2014). **تمكين المرأة والأداء البرلماني: دراسة ميدانية لعينة من الدوائر الانتخابية في مصر**. المجلة العربية لعم الاجتماع، (26، 27)، 102- 123.